

مدخل إلى علم الاقتصاد

تمهيد:

يعتبر علم الاقتصاد من مجالات المعرفة الذي يهتم بحياة الإنسان في الوقت الحالي كونه يُعنى بمتطلباته اليومية من خلال دراسة حاجات ورغبات الأفراد المستمرة والمتجددة، فهو علم اجتماعي يختص بدراسة السلوك الإنساني الخاص والعام.

1. نشأة علم الاقتصاد:

يعود نشأة علم الاقتصاد إلى مفردتين في اللغة اليونانية "OIKOS" وتعني المنزل، و"Nomia" وتعني تحكم أو إدارة أو ضبط، ومع تطور الحياة الإنسانية تشكل هذا المفهوم "" والذي يهتم بإدارة شؤون المنزل ليصبح مفهوم شامل، وأصبح يطبق على مختلف المستويات حتى بات في عصرنا الحالي يشكل مؤشر رئيسي لنجاح أو فشل أي دولة أو مؤسساتها.

أما من حيث الفترة الزمنية لنشأة علم الاقتصاد فيختلف الكثير من العلماء والمفكرين في تحديد الفترة التي ظهر فيها، إلا أنه يُرجح إلى القرن السادس عشر أين بدأ الاقتصادي "آدم سميث" بدراسة هذا العلم بطرق علمية ذات مبادئ وأسس واضحة من خلال كتابه الشهير "ثروة الأمم" عام 1776 وذلك قبل الثورة الصناعية.

2. تعريف علم الاقتصاد:

واجه العلماء صعوبات كثيرة في ضبط مفهوم شامل لعلم الاقتصاد للفترة الزمنية والظروف البيئية التي يتواجدون فيها، وكونه علم يتصف بالمرونة والتأقلم مما تعذر حصر تعريف دقيق وشامل. ومن أبرز التعاريف المقدمة في علم الاقتصاد نذكر ما يلي:

- قام "Adam Smith" بتعريف علم الاقتصاد في كتابه "ثروة الأمم" عام 1776 على أنه العلم الذي يدرس الوسائل التي تمكن الأمة في أن تغني؛

- نشر العالم "Alfred Marshal" في كتابه "مبادئ الاقتصاد" عام 1890 على أنه العلم الذي يدرس حياة الفرد الخاصة والعملية وكيفية الحصول على الدخل؛

- وقام "Begout" في كتابه "اقتصاد الرفاه" عام 1920 بتعريف علم الاقتصاد على أنه علم الرفاهية الاقتصادية، وهي جزء من الرفاه العام الذي يمكن إيجاد علاقة مباشرة أو غير مباشرة بينه وبين مقياس النقود؛

- وعرفه "Canan" في كتابه "الثروة" لعام 1928 على أنه العلم الذي يدرس الجانب المادي في السعادة الإنسانية أو العلم الذي يدرس الرفاهية المادية؛

- أما "Robens" فعرف علم الاقتصاد في كتابه "طبيعة علم الاقتصاد ومعناه" عام 1932 على أنه دراسة للسلوك الإنساني كحلقة اتصال بين الأهداف والحاجات العديدة من جهة، والإمكانات الإنتاجية النادرة ذات الاستعمالات البديلة من جهة أخرى، وهو التعريف الأشمل والأكثر تداولاً في المراجع. وفي الأخير نستخلص تعريف شامل لعلم الاقتصاد على أنه "العلم الذي يعنى بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد من حيث الحصول على دخل مادي وكيفية تصريفه في تحقيق حاجاتهم ورغباتهم، فهو يدرس الجانب الإنتاجي والاستهلاكي والخدماتي وكيفية تنمية الموارد واستغلالها استغلالاً أمثل. وعليه يمكن اعتبار علم الاقتصاد على أنه:

- الاقتصاد علم سد الحاجات الإنسانية؛

- الاقتصاد علم اكتساب الثروة؛

- الاقتصاد علم الرفاهية؛

- الاقتصاد علم العلاقات الاجتماعية للإنتاج؛

- الاقتصاد علم السلوك الإنساني في استخدام الموارد الاقتصادية.

3. أهداف علم الاقتصاد:

يختص علم الاقتصاد بدراسة مختلف المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول وتقديم الحلول الممكنة انطلاقاً من الإجابة على الأسئلة التالية:

- ماهي السلع والخدمات التي تنتج وبأي كميات تنتج ؟
 - ماهي الطرق التي سيتم إنتاج السلع بواسطتها ؟
 - ماهو الأسلوب أو الطريقة التي سيتم بواسطتها توزيع الإنتاج في المجتمع بين عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية ؟
 - متى سيتم إنتاج السلع اللازمة لقضاء حاجات المستهلكين ؟
- وتتلخص الأهداف الأساسية لعلم الاقتصاد في النقاط التالية:

- النمو الاقتصادي؛

- إستقرار المستوى العام للأسعار؛

- الكفاءة الاقتصادية؛

- التوظيف الكامل؛

- توازن ميزان المدفوعات.

4. مناهج علم الاقتصاد:

يرتكز علم الاقتصاد على صفة علمية تحكمه قوانين خاصة، ومن ثم يسعى الاقتصاديون للكشف عن هذه القوانين وتوضيح حقائقها على شكل نظريات وذلك بإتباع مناهج علمية معروفة وهي المنهج الاستنباطي "التجريدي، النظري"، والمنهج الاستقرائي "التجريبي، الواقعي" وفيما يلي نأتي لتوضيحهما:

1.4. المنهج الاستنباطي:

يعدّ من أقدم مناهج المعرفة، ويرجع إلعهد أرسطو، والاستنباط هو عملية عقلية يُخلص بها من قضية مقدمة مسلماً بصحتها إلى قضية تعد نتيجة لازمة لها، فهو يعتمد على فرضية معينة يتم اختبارها وتحويلها إلى نظرية وتعميمها، وذلك من خلال قواعد ذهنية بحثة تدور كلها في الذهن بعيداً عن الواقع. وبحسب هذا المنهج يبدأ الاقتصادي بوضع عدد من المقدمات التي يفترض أنها صحيحة ثم يستخلص منها عن طريق التفكير العقلي جميع التعميمات التي تؤدي إليها، وهي ما تؤلف النظريات الاقتصادية. وينبئه هنا إلى أن مدى صحة النظريات المستخلصة على هذا النحو يتوقف على سلامة مجرى التفكير المنطقي من جهة، وصحة المقدمات من جهة أخرى.

2.4. المنهج الاستقرائي:

يقصد بالاستقراء العملية المنطقية التي يُخلص بها من الوقائع الفعلية إلى القوانين العامة التي تحكم الظاهرة قيد الدراسة.

وهنا يقوم الاقتصادي بالتوصل إلى النظريات الاقتصادية عن طريق التحليل المنتظم، والوعي للوقائع المعروفة، والمشاهدة في الحياة العملية.

فالمنهج الاستقرائي عكس المنهج الاستنباطي تماماً، لذلك يوصف الأول "الاستقرائي" بالاستدلال الصاعد، ويوصف الثاني "الاستنباطي" بالاستدلال النازل.

فمن ناحية لما كان من الواجب أن تكون المقدمات في الاستنباط صحيحة، وجب أن تستند هذه المقدمات إلى الاستقراء، أي أن الاستنباط يعتمد على الاستقراء في إثبات صحة المقدمات. ومن ناحية ثانية فإن الاستقراء يعتمد على الاستنباط لأنه لا بد من التحقق من صحة النظريات التي يتم التوصل إليها بالاستقراء عن طريق تعميمها على وقائع جديدة، وهذا هو الاستنباط، وعلى ذلك فإن كلاً من الاستنباط والاستقراء لزمان للاقتصادي، وهو بصدد الكشف عن القوانين والنظريات الاقتصادية.

5. أساليب "طرق" التحليل الاقتصادي:

إن إتباع منهج علمي معين في التحليل الاقتصادي يقتضي أسلوب ملائم في حقل الدراسات الاقتصادية، ويُفرّق في هذا المجال بين الأسلوب الرياضي الذي يعتمد على المنهج الاستنباطي، والأسلوبين التاريخي والإحصائي اللذين يعتمدان على الاستنباط والاستقراء معاً، وفيما يلي نأتي لتوضيح أساليب التحليل الاقتصادي:

1.5. الأسلوب الرياضي:

تعد الرياضيات علماً عاماً يهتم بدراسة العلاقات بين الكميات المتغيرة، بالرجوع إلى الكميات الاقتصادية وما ينشأ بينها من علاقات تبادلية وجد أنها تقبل التعبير عنها بالصيغ الرياضية المعروفة، وبذلك أصبح من الممكن استخدام بعض الأساليب الرياضية في الدراسة الاقتصادية، فالرياضيات هي أسلوب للبحث يتفق وطبيعة علم الاقتصاد، ويتصف الأسلوب الرياضي عموماً بثلاث صفات هي:

- استخلاص أوسع للنتائج من المقدمات؛

- السرعة فالأسلوب الرياضي عبر عنه برموز بسيطة خلافاً في اللغة العادية تكون بجمل طويلة؛

- الدقة في التعبير فالتحليل الرياضي يحل محل اللغة العادية في البحث عن العلاقات التبادلية بين المتغيرات الاقتصادية.

2.5. الأسلوب التاريخي:

يقوم الأسلوب التاريخي على تجميع الحوادث والوقائع الاقتصادية التي حدثت في الماضي، وذلك من الكتب والوثائق التاريخية المتوفرة، بعد التحقق من صحتها لضمان صحة النتائج التي يتم التوصل إليها، ثم تأتي مرحلة وصف الوقائع وتفسيرها، أي معرفة ما كان منها سبباً وما كان نتيجة له.

فالتاريخ هنا هو أداة للتحليل تفيد في معرفة ما كان، وفي تفسير ما هو كائن، وفي توقع ما سيكون في المستقبل، وتجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ التاريخ بمعنى واسع والتفريق بين تاريخ النظريات الاقتصادية "تاريخ علم الاقتصاد"، وتاريخ الوقائع الاقتصادية. ويعود هذا الازدواج في الدراسات الاقتصادية إلى طبيعة الظواهر الاقتصادية نفسها، بحيث تختلف عن الظواهر الطبيعية، فهذه الأخيرة لا تتغير لذلك نحتاج إلى دراسة تاريخ العلم ولا نحتاج إلى دراسة تاريخ الظاهرة الطبيعية لعدم تغيرها. أما الظواهر الاقتصادية والاجتماعية عموماً فإنها قابلة للتغير، ولذلك فإنه من المفيد دراسة تاريخ العلم مستقلاً عن تاريخ الوقائع.

3.5. الأسلوب الإحصائي:

يرى بعض الاقتصاديين أن الإحصاء ليس مجرد أسلوب فحسب، بل أنه علم مستقل، وأن قوانينه يمكنها أن تستوعب علم الاقتصاد، ويعد الأسلوب الإحصائي مقياساً دقيقاً وضرورياً لحجم الظواهر الاقتصادية، والذي يسمح باستخلاص القوانين الاقتصادية، وكذا قياس مستوى العلاقة بين الظواهر المختلفة، فلا يكفي القول أن مستوى استهلاك المجتمع يتوقف على مستوى ما يحققه من دخل، بل لابد من تحديد أثر زيادة الدخل في مستوى الاستهلاك تحديداً كمياً.

ويوصف الإحصاء بأنه أسلوب استقرائي يتسم بالواقعية اللازمة لكل نظرية، ويؤخذ عليه أنه أسلوب لا يترجم الحقيقة كلها لكونه يتناول الظواهر التي يتم التعبير عنها بلغة الأرقام وهي المتغيرات الكمية، ولا يهتم بالظواهر غير القابلة للقياس الكمي وهي المتغيرات النوعية.

5. أنواع التحليل الاقتصادي:

يقوم التحليل الاقتصادي على نوعين وهما التحليل الكلي والتحليل الجزئي وفي مجموعهما يؤلفان النظرية الاقتصادية، وفيما يلي نوضحهما:

1.5. التحليل الكلي **macro economics**: ويهتم بالمتغيرات الكلية للاقتصاد كالدخل الوطني، والعمالة، والبطالة، والنقود، والبنوك و التجارية الخارجية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

2.5. التحليل الجزئي **micro economics**: أو ما يسمى ب"نظرية الأسعار"، و"نظرية التوزيع"، ويهتم بوحدات الاقتصاد المفردة كل على حدى كالمستهلك الفرد، والمنتج الواحد، وسوق سلعة واحدة، أو سوق خدمة واحدة.